

محتويات

الصفحة

33	الفصل الثالث القطاع الزراعي
33	تمهيد
34	الموارد الطبيعية
35	الموارد المائية
37	العمالة في القطاع الزراعي
38	الإنتاج النباتي
39	الإنتاج الحيواني
40	الإنتاج السمكي
42	الصادرات والواردات الزراعية
43	الواردات من السلع الغذائية الرئيسية
46	الفجوة الغذائية
47	الاكتفاء الذاتي الغذائي
47	الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في القطاع الزراعي
49	الزراعة والتقانة الحديثة
51	ملحق (1/3) : الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية (1990 و 1998-2001)
52	ملحق (3/2) : الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (1990 و 1995-2000)
53	ملحق (3/3) : تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية (1990-2001)
54	ملحق (3/4) : تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي (1990 و 1995-2001)
55	ملحق (5/3) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية (1990 و 1995-2001)
56	ملحق (6/3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية (1990 و 1995-2000)
57	ملحق (7/3) : الواردات بالكمية والقيمة من السلع الغذائية (1990 و 1995-2000)
58	ملحق (8/3) : الصادرات بالكمية والقيمة من السلع الغذائية (1990 و 1995-2000)
59	ملحق (9/3) : الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية (1990 و 1995-2000)

الفصل الثالث القطاع الزراعي*

تمهيد

تعتبر الزراعة أحد القطاعات الهامة في معظم اقتصادات الدول العربية نظراً لما توفره من فرص عمل لشريحة كبيرة من السكان وما توفره من منتجات تسهم في تلبية حاجات الاستهلاك الغذائية ومن سلع تستخدم كمدخلات للعديد من الصناعات التحويلية. وتتصف الزراعة العربية باعتمادها في غالبية الدول العربية على الأمطار وضآلة الحيازات الزراعية مما يحد من استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى بدائية الأساليب الزراعية بصورة عامة وضعف الخدمات المساندة لتطوير أداء القطاع الزراعي.

وقد بلغ الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في عام 2001 حوالي 79.3 مليار دولار، أي بزيادة تقدر بنحو 0.4 في المائة عن قيمته في عام 2000. بينما حقق ذلك الناتج زيادة سنوية بنسبة 2.6 في المائة خلال الفترة 1990-2001.

الجدول رقم (1)
تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية

(مليون دولار)

معدل النمو (%) 2001-2000	معدل النمو السنوي (%) 2001-1990	2001	2000	1999	1998	1990	
2.2-	3.7	711305	727445	644719	601287	479461	الناتج المحلي الإجمالي
0.4	2.6	79351	79066	79877	79728	60115	الناتج الزراعي
		11.2	10.9	12.4	13.3	12.5	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي* (%)

* النسبة إلى الناتج المحلي بسعر السوق.

المصدر: الملحق (1/3)

* تم إعداد هذا الفصل بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وتفاوتت نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير فيما بين الدول العربية، إذ يحتل القطاع الزراعي مركزاً متقدماً في الهيكل الاقتصادي لعدد من الدول العربية، مثل السودان الذي يحتل فيه المركز الأول حيث بلغت نسبته في عام 2001 حوالي 38 في المائة يليه العراق بنسبة 32 في المائة ثم سورية بنسبة 24 في المائة وموريتانيا بنسبة 20 في المائة ومصر بنسبة 16 في المائة. وقد تراوحت تلك النسبة بين 8 في المائة و15 في المائة في كل من لبنان والجزائر وتونس والمغرب واليمن. وتخفض تلك النسبة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل دول مجلس التعاون الخليجي حيث تتراوح بين حوالي 0.4 في الكويت وحوالي 5 في المائة في السعودية.

ومن الملاحظ أن الناتج الزراعي للدول العربية سجل خلال عام 2001 زيادة في اثنتي عشرة دولة مثل المغرب والجزائر والسعودية وعمان وسورية والسودان تراوحت بين 2 في المائة و16 في المائة. ويعود هذا التحسن إلى زيادة الرقعة الزراعية والتوسع في استخدام التقانة الزراعية وإلى تطبيق السياسات الزراعية التي تعزز تحرير أسعار السلع وتشجيع القطاع الخاص لزيادة مداخلته في الاستثمار الزراعي بالإضافة إلى تحسن الظروف المناخية مقارنة بالعام الماضي في بعض الدول كالمغرب والجزائر. ومن ناحية أخرى، انخفض الناتج الزراعي في عدد آخر من الدول العربية هي تونس ومصر والعراق وليبيا والأردن حيث تراوح التراجع بين 0.4 في المائة في تونس و8 في المائة في ليبيا. الملحق (1/3).

ومن جهة أخرى، انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2001 بنحو 2 في المائة فبلغ حوالي 285 دولار وذلك بسبب نمو السكان بمعدل تجاوز معدل نمو الناتج. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية إذ يتجاوز ألف دولار في العراق، كما يتراوح بين 344 دولاراً و644 دولاراً في لبنان والسعودية وليبيا والإمارات. وبين 140 دولاراً و246 دولاراً في المغرب والسودان والجزائر ومصر وتونس، في حين أنه يقل عن 100 دولار في كل من جيبوتي والأردن والكويت واليمن وموريتانيا والبحرين.

الموارد الطبيعية

تبلغ مساحة الأراضي الكلية في الوطن العربي حوالي 1402 مليون هكتار. أما مساحة الأراضي القابلة للزراعة، فتبلغ نحو 197 مليون هكتار، ولا تتجاوز المساحة المستغلة منها زراعياً أكثر من الثلث. وأهم أسباب ذلك محدودية الموارد المائية المتاحة لاستغلال المزيد من الأراضي الزراعية. والجدير بالذكر، أن هنالك مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في بعض الدول العربية لا تستغل الاستغلال الأمثل وفي مقدمتها السودان ومصر والسعودية، حيث تلعب الاعتبارات التقنية والاقتصادية دوراً هاماً كمحددات في هذا الشأن.

وتقدر مساحة الأراضي المستغلة في الإنتاج الزراعي عام 2000 بنحو 65 مليون هكتار، منها نحو 49.7 مليون هكتار تمت زراعتها فعلياً ونحو 15.2 مليون هكتار تركت كأراضي بدون زراعة (بور) دون استغلال. وتمثل مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية نحو 89 في المائة من مساحة الأراضي المزروعة، وتقدر مساحة

الأراضي الزراعية المستغلة لزراعة المحاصيل المستديمة بنحو 7.2 مليون هكتار. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية التي يعتمد في زراعتها على الأمطار نحو 33 مليون هكتار، أي نحو 57 في المائة من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية، في حين أن مساحة الأراضي الزراعية تبلغ المروية حوالي 9.5 مليون هكتار. وتشير الأرقام إلى أن هنالك تراجعاً في مساحة الأراضي الزراعية المستغلة عام 2000 بالمقارنة مع العام السابق بنسبة 0.5 في المائة، وهي محصلة تراجع مساحات الزراعة الموسمية بنسبة 0.9 في المائة وزيادة مساحات الزراعة المستديمة بنسبة 3.4 في المائة. ومن جهة أخرى، انخفضت مساحة الأراضي المتروكة بور بنسبة 4.1 في المائة، كان معظمها في العراق والمغرب.

وسجلت مساحة المراعي انخفاضاً خلال عام 2000 بنسبة 9.5 في المائة نظراً لانخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم الدول العربية التي تمتلك موارد رعوية بالإضافة إلى سوء الرعاية والرعي الجائر في البعض منها، وعدم تنظيم استغلالها. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض الكثافة الرعوية وتدهور معدلات الاستفادة منها حيث لا تتعدى الحمولة الرعوية 25 هكتار لكل وحدة حيوانية، مقابل 75 هكتار في العالم و100 هكتار في الدول المتقدمة في المتوسط. ويتواجد نصف الأراضي الرعوية في السعودية والصومال والسودان. ولم تشهد مساحة الغابات أي تغيير يذكر حيث بلغت حوالي 84.7 مليون هكتار، وعند مقارنة مساحة الغابات في عام 2000 مع الأعوام السابقة يتبين أنها في تراجع مستمر نظراً للقطع الجائر لأشجار الغابات لاستخدامها في الأغراض المنزلية وتغذية الحيوانات بالإضافة إلى عدم التوسع في زراعة الأراضي الصالحة للغابات. وتمثل مساحة الغابات في السودان حوالي 69 في المائة من إجمالي مساحتها في الدول العربية.

ويتضح مما سبق أن استخدامات الموارد الأرضية في الزراعة في الوطن العربي تتسم بالثبات النسبي نظراً لمحدودية تلك الموارد في بعض الدول العربية والظروف المناخية في دول عربية أخرى. كما يلاحظ أن هناك تزايداً محدوداً نسبياً في مساحة الأراضي المستديمة بينما تنصف مساحات الزراعة المطرية الموسمية بالتقلب من عام لآخر نظراً لارتباطها بالظروف المناخية.

الموارد المائية

تشكل الموارد المائية في الدول العربية أهم محددات التنمية الزراعية وأكثر عناصرها ندرة حيث تسود معظم الدول العربية مناطق وأقاليم جافة وصحراوية، كما أنها من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية إذ لا يتجاوز المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه ألف متر مكعب مقابل 7700 متر مكعب على المستوى العالمي. وتتنوع الموارد المائية في الدول العربية بين الأمطار السنوية، والمخزون المائي الجوفي الذي يتجدد سنوياً بمعدلات محدودة للغاية، والتدفقات المائية السطحية المحدودة التي تأتي معظمها من خارج المنطقة العربية، بالإضافة إلى كميات محدودة ومرتفعة التكاليف من المصادر غير التقليدية كالمياه المحلاة والمعالجة.

وتقدر كميات الأمطار السنوية في الدول العربية بنحو 2282 مليار م³، يتساقط حوالي 70 في المائة منها على نحو 20 في المائة من مساحة الدول العربية وبمعدل 300 ملم أو أكثر سنوياً، وتتساقط 7 في المائة من تلك الأمطار على مناطق أكثر جفافاً وبمعدل 100-200 ملم. ويتصف سقوط الأمطار بالتذبذب وعدم الانتظام، مما يعرض العديد من مناطق الزراعة المطرية لموجات متكررة من الجفاف ويؤثر على كميات الإنتاج الزراعي ودخل السكان واستقرار البيئة بصفة عامة.

وتقدر الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية في الدول العربية بحوالي 268 مليار م³ سنوياً. وتبلغ كمية المياه التي تستغل سنوياً لكافة الأغراض بنحو 191 مليار م³، ويقدر حجم المياه المستخدمة للأغراض الزراعية بنحو 88 في المائة من جملة الاستخدامات يليها الاستخدامات المنزلية بنسبة 7 في المائة والصناعة بنسبة 5 في المائة. وتعتبر نسبة استخدام المياه للأغراض الزراعية مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع الدول الأخرى، نظراً للإسراف في استخدامات المياه في الزراعة بسبب انتشار نظام الري السطحي ومحدودية استخدام نظم الري المتطورة التي تعمل على ترشيد وزيادة كفاءة استخدام المياه مثل الري بالتنقيط والرش. وتتراوح كفاءة استخدام مياه الري في معظم الدول العربية بين 50 و60 في المائة.

وتقدر التغذية السنوية للمياه الجوفية بنحو 42 مليار م³، كما ويقدر مخزون الموارد المائية الجوفية بحوالي 7733 مليار م³، وقد تعرض هذا المخزون لاستنزاف جائر في بعض الدول العربية نظراً لإنشاء العديد من مشروعات التوسع الزراعي الأفقي حيث تم تجاوز معدلات التغذية السنوية مما نتج عنه جفاف العديد من الآبار أو انخفاض منسوب المياه فيها أو زيادة ملوحة مياهها وتدهور نوعيتها.

ويقدر المتوسط السنوي للموارد المائية السطحية بنحو 205 مليار م³، يأتي أكثر من ثلثها من خارج الحدود العربية. وتمثل مساحة الأراضي الزراعية التي يستخدم فيها نظام الري السطحي التقليدي حوالي 90 في المائة من مجموع مساحة الأراضي المروية في الدول العربية في حين يتم استخدام طرق الري الحديثة ذات الكفاءة العالية في عدد محدود من الدول العربية، وعلى نطاق ضيق، إذ يتمثل في الري بالرش والري الموضعي والسطحي المحسن بالليزر.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لزيادة الكميات المتاحة للأغراض الزراعية من خلال بناء السدود والخزانات وقنوات الري وحفر الآبار، إلا أن كفاءة استخدامات الموارد المائية في الدول العربية تتسم بانخفاض مستوياتها، إذ لا تتجاوز الكميات المستخدمة سنوياً من الموارد المائية السطحية والجوفية المتجددة المتاحة نحو 70 في المائة، الأمر الذي يعود إلى اتساع نطاق الري السطحي التقليدي تدني مستوى التشغيل والصيانة لمنشآت الري.

ويعتبر استغلال الموارد المائية وتنميتها والحفاظ عليها وتحسين كفاءة استخدامها في مجال التوسع من القضايا التي يتعين التركيز عليها في مجال التعاون العربي وذلك من خلال تحسين نظم وأساليب الري السطحي، وترشيد ضخ المياه من الأحواض المائية الجوفية والتوسع في التعاون المشترك فيما بين الدول العربية لاستخدام التقانات الحديثة في ضخ

وتحلية المياه وتنمية الموارد المائية البديلة من المصادر غير التقليدية. كما تعتبر المسوحات المشتركة لتقدير المخزون من المياه الجوفية في الأحواض المشتركة والبحوث المشتركة في مجال ترشيد استخدام المياه في الري وتقليل الفاقد وكفاءة توزيع ونقل المياه وأحكام تصرفات المجاري والمحافظة على كفاءتها من المجالات الواسعة للتعاون العربي للحد من انخفاض العائد الاقتصادي لوحدية المياه. كما تأتي في هذا السياق أهمية دعم التنسيق والتعاون بين محطات البحوث الزراعية لرفع كفاءة قدراتها العلمية والعملية في مجال إدارة المياه ونقل نتائج البحوث وإدخال التقانات الحديثة الملائمة في إدارة مياه الري إلى حقول المزارعين.

العمالة في القطاع الزراعي

تشير التقديرات إلى أن عدد سكان الريف في الدول العربية قد بلغ عام 2000 حوالي 92 مليون نسمة، أي نحو ثلث عدد السكان، وذلك بزيادة طفيفة تبلغ 0.5 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويعود هذا النمو المتواضع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن نظراً لضعف مستوى الخدمات الأساسية من صحة وتعليم في القرى، بالإضافة إلى ضعف العائد الزراعي بالمقارنة مع العائد من النشاطات الاقتصادية الأخرى. ويعاني عدد من الدول العربية من هذه الظاهرة حيث تشير البيانات المتاحة إلى انخفاض نسبة سكان الريف عام 2000 بالمقارنة مع العام السابق بنسبة 4.1 في المائة في لبنان، وبنسبة 3.5 في المائة في السعودية، وبنسبة 3 في المائة في الجزائر، وبنسبة 2.7 في المائة في ليبيا ثم العراق بنسبة 1.2 في المائة.

وقد استوعب القطاع الزراعي حوالي 31.7 في المائة من حجم القوى العاملة الكلية عام 2000، مقابل نحو 40 في المائة و35 في المائة في عامي 1990 و1995. وتفاوتت نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي إلى عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة إلى أخرى، إذ تتجاوز هذه النسبة نصف إجمالي عدد المشتغلين في كل من الصومال والسودان وموريتانيا واليمن، وتزيد هذه النسبة عن 36 في المائة في المغرب وعمان بنسبة 35.8 في المائة، ومصر بنسبة 33.3 في المائة. وتقل هذه النسبة في الدول العربية الأخرى فتبلغ في سورية 27.8 بالمائة وفي تونس والجزائر بنسبة 24 في المائة. أما في الأردن، فتبلغ هذه النسبة 11 في المائة، و10 في المائة في السعودية والعراق، و6 في المائة في ليبيا، و4 في المائة في لبنان، وتتراوح بين 1.0 و1.3 في المائة في كل من البحرين وقطر والكويت. الملحق (13/2).

وتتسم العمالة الزراعية في الدول العربية بتدني مستويات الأجور بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح دخل العامل الزراعي في بعض الدول العربية بين 20-35 في المائة من دخل العامل في القطاعات غير الزراعية. كما تتميز تلك العمالة بارتفاع مستوى البطالة المقنعة لاسيما في الأنماط الزراعية المطرية غير المتطورة تقنياً، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية لوحدية العمل البشري. وتعتبر الكفاءة الاقتصادية الزراعية العربية منخفضة بالمقارنة مع المستويات العالمية حيث تمثل نحو ثلث مستوياتها.

الإنتاج النباتي

حقق الإنتاج النباتي عام 2001 زيادة بنسبة 3.1 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 5.2 في المائة. وتمثل مجموعة الحبوب مركز الثقل في الإنتاج النباتي في الدول العربية حيث تحتل حوالي 71 في المائة من إجمالي المساحة المحصولية. ويعود التحسن في الإنتاج إلى الظروف المناخية المواتية في بعض الدول، حيث ارتفع معدل سقوط الأمطار في الدول العربية الزراعية الرئيسية لمجموعة الحبوب مما أدى إلى ارتفاع إنتاجها بنسبة 14.1 في المائة.

وتشير التقديرات الخاصة بالإنتاج النباتي إلى أن معظم المحاصيل الزراعية سجلت زيادة خلال عام 2001، إذ سجل إنتاج القمح زيادة بنسبة 30.1 في المائة نظراً لزيادة متوسط الغلة بنسبة 13.4 في المائة والمساحة المحصولية بنسبة 14.7 في المائة. وتركزت تلك الزيادة في الدول العربية الرئيسية المنتجة للقمح مثل سورية والمغرب والسعودية ومصر التي يزرع فيها القمح مروباً. وسجل إنتاج الشعير زيادة ملحوظة بلغت حوالي 52.7 في المائة نظراً للتوسع في زراعته واستخدام التقانة المتطورة في الدول العربية الرئيسية المنتجة له مثل المغرب والعراق وتونس مما ساهم في زيادة متوسط الغلة بنسبة 44.4 في المائة تلك السنة. وسجلت المحاصيل الأخرى تطورات متباينة إذ انخفض إنتاج الأرز بنسبة 11.2 في المائة نظراً لانخفاض مستويات الري اللازم مما أدى إلى تراجع الغلة بنسبة 10.3 في المائة وكان معظمها في مصر، في حين لم يحقق إنتاج الذرة الشامية والذرة الرفيعة أي تحسن يذكر.

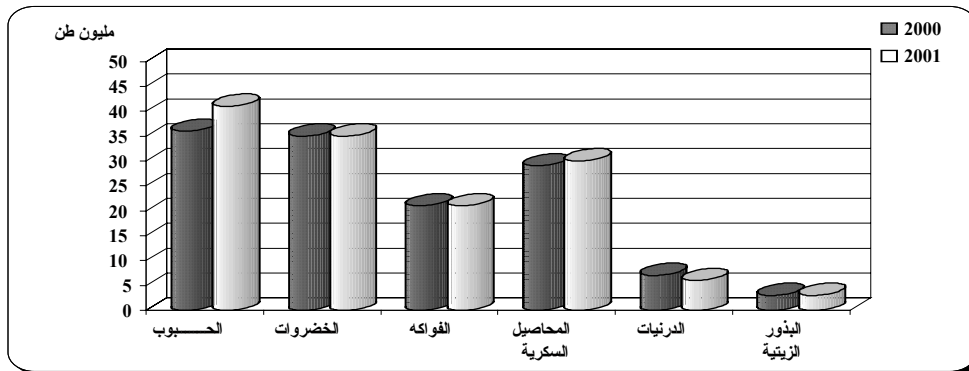
الجدول رقم (2) نسبة التغير في الإنتاج الزراعي عام 2001 مقارنة بعام 2000

(نسب مئوية)

السلعة	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	السلعة	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحيوب	14.1	6.8	6.8	الخضار	1.5-	1.7-	0.1
القمح	30.1	14.7	13.4	الفواكه	0.7-	0.8	1.4-
الدرنات	5.9-	19.9	21.5-	الألياف	11.7-	0.3	12.0-
البقوليات	8.4	0.7	7.6	المحاصيل السكرية	1.2	2.4	1.2-
البذور الزيتية	5.2	0.1	5.1				

المصدر: الملحق (3/3).

شكل (1): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية



وسجل إنتاج مجموعة الدرنيات انخفاضاً عام 2001 بنسبة 5.9 في المائة بالمقارنة نظراً لتراجع الغلة بنسبة 21.5 في المائة بسبب قلة وفرة المياه اللازمة خلال فترة زراعتها وموجات الصقيع والجفاف التي اجتاحت الدول العربية الرئيسية المنتجة لها. ومن ناحية أخرى، سجل إنتاج ومستوى غلة البذور الزيتية، التي تشغل حوالي 9.3 في المائة من المساحة المحصولية، زيادة بنسبة 5.2 في المائة و5.1 في المائة على التوالي. ويمثل إنتاج سورية ومصر والسودان مجتمعة حوالي 90 في المائة من إنتاج الدول العربية. وسجل إنتاج البقول زيادة بنسبة 8.4 في المائة نظراً لزيادة متوسط الغلة بنسبة 7.6 في المائة من جراء التوسع في زراعة البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للأمراض والآفات والتي تتكيف مع الظروف البيئية والمناخية في الدول العربية وبصفة خاصة في مصر وسورية والمغرب التي يمثل إنتاجها نحو ثلث إنتاج الدول العربية من البقول.

وشهدت المحاصيل المروية تطورات متباينة خلال عام 2001 بالمقارنة مع عام 2000، إذ سجلت المحاصيل السكرية زيادة بنسبة 1.2 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 2.4 في المائة. أما إنتاج مجموعة الخضروات والفواكه، فقد تراجع بنسبة 1.5 في المائة و0.7 في المائة على التوالي نظراً لانخفاض المساحة المحصولية بنسبة 1.7 في المائة في الخضروات وتراجع الغلة بنسبة 1.4 في المائة في الفواكه. وتجدر الإشارة إلى أن زيادة الإنتاج النباتي قد تحققت في بعض المحاصيل الزراعية خلال العام من جراء تحسن الغلة نظراً للتوسع في استخدام التقانات الإنتاجية الحديثة واستخدام الحزم التقنية المتكاملة والاهتمام بالخدمات المساندة للإنتاج من إرشاد وبحوث تطبيقية الملحق (3/3).

الإنتاج الحيواني

تتميز تربية المواشي والدواجن في الدول العربية بالتنوع والتفاوت من حيث إدارتها ودرجة تطورها ومستوى تقنياتها وعائدها الاقتصادي وتأثيرها البيئي. وهي تتراوح بين نظام الرعي البدوي وشبه البدوي، وبين نظم الإنتاج الحديثة الصناعية التجارية المتخصصة. ومن الملاحظ أن نظام الرعي المتنقل لا يزال منتشرًا على نطاق واسع في الدول العربية، حيث تنتقل القطعان لمسافات بعيدة بحثاً عن الكأ والماء، مما يجعل من الصعب مراقبتها وحصرها، وتقييم إنتاجها ورعايتها. ويعرض هذا الأسلوب الحيوانات للإجهاد وبطء النمو وللمرض والنفوق والتي قد تصل معدلاته إلى مستويات كبيرة، علاوة على إهمال المراعي الطبيعية وسوء استغلالها، وغياب الدورات الرعوية واستخدام نباتاتها وشجيرات كمصدر للوقود.

وتنتشر في الدول العربية على نطاق واسع تربية الحيوانات والدواجن في الحيازات العائلية الصغيرة. ومن ناحية أخرى، فإن استخدام نظم الإنتاج الكبير المتخصص والمكثف والحديث لا يزال محدوداً علماً بأنه في مجال تربية الدواجن، فقد اتسع نمط الإنتاج الكبير بشكل ملحوظ، خلال السنوات الأخيرة محققاً نتائج اقتصادية جيدة ومساهمات في التخفيف من العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية الأخرى في المنطقة العربية.

وقد حقق الإنتاج الحيواني عام 2001 زيادة بنسبة 4.5 في المائة، إذ سجل عدد الأبقار والجاموس زيادة بنسبة 1.3 في المائة كان معظمها في السودان الذي يضم حوالي نصف الثروة العربية من الأبقار والجاموس. وسجل عدد الأغنام والماعز زيادة ملحوظة بنسبة 5.9 في المائة ترجع إلى تحسن مستوى الخدمات البيطرية وتطور أساليب التربية والإكثار الحديثة في بعض الدول العربية المستخدمة من قبل القطاع الخاص. وقد نتج عن هذه التطورات تحقيق زيادة في إنتاج اللحوم بنسبة 6.2 في المائة والبيض بنسبة 3.5 في المائة و4 في المائة على التوالي، الملحق (4/3).

ومن ناحية أخرى، فإنه وعلى الرغم من بعض التحسن الذي تحقق في السنوات الأخيرة في إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان في الدول العربية، إلا أنها لازالت منخفضة بالمقارنة مع الدول الأخرى، إذ تمثل نحو ثلث مستوى الإنتاجية في استراليا و19 في المائة من مستواها في الولايات المتحدة ونحو 14 في المائة من مستواها في أوروبا و35 في المائة من مستواها في الدول النامية. ويعكس ذلك وجود فجوة تقنية وتخطيطية وتنظيمية واستثمارية بين الدول العربية والدول الأخرى.

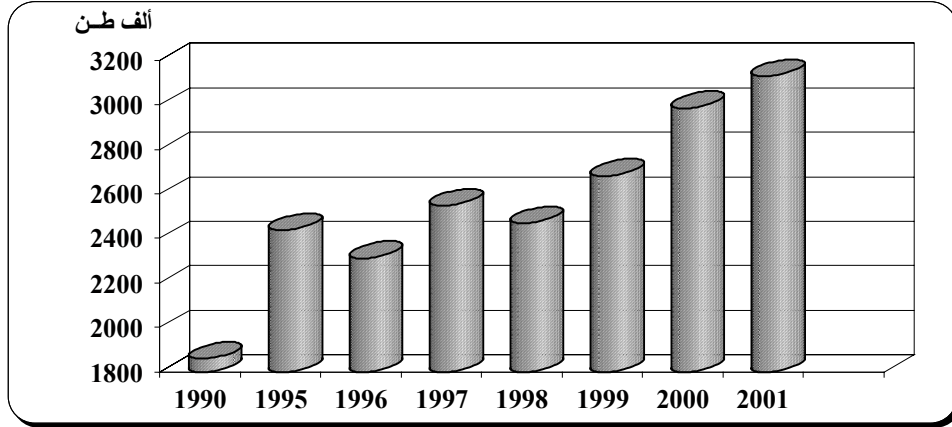
الإنتاج السمكي

يتميز الوطن العربي بموقعه الجغرافي الذي يوفر له تنوع مصادر ثروته السمكية حيث تحيط به المسطحات المائية من جميع الجهات، بالإضافة إلى توفر مياه الأنهار العذبة ومزارع الأسماك. ويبلغ طول السواحل البحرية للدول العربية نحو 23 ألف كيلو متر، كما تقدر مساحة الجرف القاري العربي بنحو 608 ألف متر مربع بالإضافة إلى المسطحات المائية الداخلية التي تقدر بنحو 7 مليون هكتار. وتتباين الدول العربية من حيث مواردها السمكية المتاحة ومن حيث الإمكانيات المادية والبشرية والفنية اللازمة لاستثمار ثروتها السمكية. وقد حقق الإنتاج السمكي في الدول العربية عام 2001 زيادة بنسبة 4.8 في المائة، وبلغ حوالي 2 في المائة من الإنتاج العالمي. ويشمل هذا الإنتاج المنتجات الطازجة والمجمدة والمبردة والمعلبة ومسحوق السمك وزيت السمك ومنتجات القشريات والرخويات. ويعتبر هذا الإنتاج منخفضاً حيث يمثل حوالي ثلث الطاقة الإنتاجية الممكن استغلالها وأقل من ثلثي حجم المخزون السمكي العربي في المياه البحرية. ويبلغ متوسط استهلاك الفرد من الأسماك في الدول العربية في عام 2001 حوالي 11 كغم مقابل 15 كغم على المستوى العالمي، كما يتفاوت متوسط حصة الفرد من إنتاج الأسماك في الدول العربية خلال العام المذكور فقد بلغ في موريتانيا حوالي 209 كغم، وحوالي 46 كغم في عمان و38 كغم في الإمارات و32 كغم في المغرب حوالي 18 كغم في البحرين و13 كغم في مصر و10 كغم في تونس و8 كغم في اليمن وحوالي 2 كغم في السودان والصومال و كغم في سورية والعراق. ويمثل إنتاج الصيد البحري في الدول العربية حوالي 90 في المائة من إجمالي الإنتاج، يليه الصيد من المزارع السمكية في المياه العذبة (7 في المائة) ثم مصائد المياه العذبة الطبيعية (3 في المائة).

وترتفع حصيلة الصيد البحري في الدول العربية التي تمتد مصائدتها في منطقة المحيط الأطلسي كالمغرب وموريتانيا إذ بلغ إنتاجهما في عام 2001 حوالي 48 في المائة من إنتاج الدول العربية. ويعتبر إنتاج الدول العربية المطل على البحر

المتوسط المصدر الثاني من حيث الأهمية النسبية لإنتاج الأسماك إذ بلغ إنتاجها عام 2001 حوالي مليون طن، أي بزيادة بنسبة 9.3 في المائة، ويمثل إنتاج هذه المجموعة حوالي 34 في المائة من الإنتاج السمكي الإجمالي.

الشكل (2): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية 1990 و1995-2001



وتمثل حصيلة الصيد البحري في الخليج العربي وبحر العرب المصدر الثالث لإنتاج الأسماك في الدول العربية حيث مثل هذا الإنتاج عام 2001 حوالي 15.2 في المائة. وتعتبر الدول العربية التي تطل على البحر الأحمر أقل استغلالاً للمصائد البحرية المتاحة لها في هذه المنطقة، إذ يمثل إنتاجها حوالي 2.8 في المائة من إنتاج الدول العربية.

وقد حقق الإنتاج السمكي زيادة في بعض الدول العربية عام 2001 وتراوحت تلك الزيادة بين 1.3 في المائة في المغرب و12.2 في مصر. ومن ناحية أخرى، سجل الإنتاج السمكي تراجعاً في عدد من الدول العربية وتراوح الانخفاض بين 0.8 في المائة في الجزائر و3.8 في المائة في عمان، الملحق (5/3).

ويعزى انخفاض معدلات النمو في الإنتاج السمكي في الدول العربية إلى الضغوط المتزايدة على استغلال المصائد التقليدية، والآثار السلبية لتلوث المسطحات المائية واستقطاع أجزاء من المسطحات المائية للأغراض الزراعية والعمراية وقصور إدارة المصائد الطبيعية والزراعية بالإضافة إلى ضعف البنية الأساسية الضرورية وعدم كفاءة موانئ الصيد المجهزة. ويضاف إلى ذلك، نقص العمالة الفنية المدربة والاعتماد على الوسائل التقليدية وعدم إدخال الميكنة والتقنيات الحديثة بشكل كاف وضعف نظم التسويق الداخلي وعدم الاهتمام بالصناعات السمكية.

وتتمثل أهم وسائل تطوير الإنتاج السمكي في التوسع في مشروعات المزارع السمكية ورفع كفاءتها الإنتاجية، ومنح التسهيلات الضرورية للقطاع الخاص لإقامة المشاريع الحديثة في هذا المجال، وكذلك استخدام تقنيات الاستزراع السمكي وتطوير محطات البحوث لإجراء البحوث التطبيقية لإدخال أصناف ذات إنتاجية عالية، بالإضافة إلى تأهيل وتدريب الكوادر البشرية العاملة في الصيد.

الصادرات والواردات الزراعية

سجلت قيمة الواردات الزراعية العربية وفقاً لتقديرات عام 2000 زيادة بنسبة 11 في المائة مقارنة مع عام 1999. ومن جهة أخرى، سجلت قيمة الصادرات الزراعية العربية خلال الفترة نفسها زيادة بنسبة 13.3 في المائة، ونظراً للحجم الكبير للواردات، فقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري الزراعي من 20.4 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار، وأصبحت الصادرات الزراعية العربية عام 2000 تمثل حوالي ربع قيمة الواردات الزراعية العربية. وقد ارتفع العجز بنسبة 2.9 في المائة و4.9 في المائة خلال الفترتين 1990-1995 و1995-2000 على التوالي، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
الصادرات والواردات الزراعية العربية

(مليون دولار)

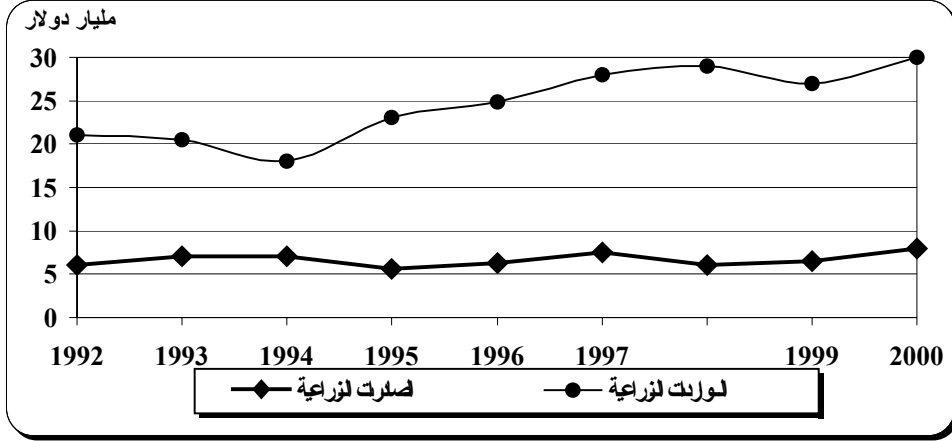
معدل النمو %	السنة				البند	
	1995-1990	2000	1999	1995		1990
5.6	1.2 -	7550	6661	5746	6088	الصادرات
5.1	1.8	30036	27069	23457	21438	الواردات
4.9	2.9	22486 -	20408-	17711-	15350 -	الفجوة

المصدر: الملحق (6/3).

وتتباين الصادرات والواردات الزراعية فيما بين الدول العربية، إذ حققت الصادرات الزراعية في مجموعة الدول العربية ذات الإمكانيات التصديرية الزراعية نمواً ملحوظاً خلال عام 2000 بالمقارنة مع العام السابق، فسجلت قيمتها زيادة بنسبة 15.6 في المائة في تونس 7.8 في المائة في المغرب و1.2 في المائة في مصر. كما سجلت صادرات بعض الدول العربية الأخرى زيادة إذ تضاعفت خمسة مرات في ليبيا، كما حققت تلك الصادرات زيادة بنسبة 58.7 في المائة في السعودية، وبنسبة 65.4 في المائة في اليمن. ومن جهة أخرى، سجلت الصادرات الزراعية لكل من سورية والسودان ولبنان والأردن والكويت تراجعاً تراوح بين 4.9 في المائة في لبنان و54.1 في السودان.

أما الواردات الزراعية العربية، فقد ارتفعت في عام 2000 في بعض الدول العربية. ففي السودان ارتفعت بنسبة 194 في المائة، وفي تونس بنسبة 45.3 في المائة وفي المغرب بنسبة 14.1 في المائة والأردن بنسبة 8.9 في المائة وفي العراق بنسبة 7.3 في المائة وفي الجزائر بنسبة 3.6 في المائة وفي اليمن بنسبة 2 في المائة. وانخفضت الواردات الزراعية لكل من الإمارات والبحرين والسعودية وسورية والصومال ولبنان ومصر وموريتانيا، وتراوح الانخفاض بين 1.7 في المائة في السعودية و32.7 في موريتانيا. وتتصدر السعودية ومصر والإمارات قائمة الدول العربية المستوردة للمنتجات الزراعية حيث تشكل وارداتها حوالي 39 في المائة من إجمالي الواردات الزراعية العربية.

الشكل (3): الصادرات والواردات الزراعية العربية 1992-2000



ومن الجدير ذكره أن صافي قيمة الواردات الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي بلغ خلال عام 2000 حوالي 9329 مليون دولار، أي حوالي 41.5 في المائة من إجمالي العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي. وبلغ صافي العجز في الدول العربية ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة⁽¹⁾ حوالي 8915 مليون دولار أي حوالي 39.6 في المائة من العجز الكلي في الميزان التجاري الزراعي. أما الميزان التجاري الزراعي للدول ذات الموارد الزراعية المحدودة⁽²⁾، فقد سجل عجزاً بلغ 4242 مليون دولار، أي حوالي 18.9 في المائة من صافي قيمة العجز في الوطن العربي، الملحوظ (6/3).

الواردات من السلع الغذائية الرئيسية

بلغت قيمة واردات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية عام 2000 حوالي 19.7 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 2.7 في المائة من حيث القيمة. ومع ذلك، فقد تراجعت بنسبة 0.7 في المائة من حيث الكمية. هذا، ولا تزال مجموعة الحبوب والدقيق تنصدر قائمة السلع الغذائية المستوردة خلال عام 2000 من حيث القيمة والكمية، وقد سجلت زيادة في ذلك العام بنسبة 8.9 في المائة من حيث القيمة على الرغم من بقاء الكميات المستوردة منها على ما هي عليه تقريباً. ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار الحبوب والدقيق نسبياً في الأسواق العالمية. وتمثل واردات الدول العربية من الحبوب والدقيق حوالي 34 في المائة من إجمالي قيمة واردات السلع الغذائية. ويعتبر القمح السلعة الرئيسية في مجموعة الحبوب من حيث الأهمية النسبية حيث شكلت قيمة وارداته عام 2000 حوالي 40 في المائة من الإجمالي. وتبلغ واردات مصر والجزائر وسورية والسعودية حوالي ثلثي الواردات العربية. هذا، وقد سجلت واردات الدول العربية من القمح في عام 2000 زيادة بنسبة 5 في المائة من حيث القيمة بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً وتراجعاً بنسبة 0.5 في

(1) تشمل: تونس، الجزائر، السودان، سورية، العراق، مصر والمغرب.

(2) تشمل: الصومال، لبنان، ليبيا، موريتانيا، اليمن، الأردن وجيبوتي.

المائة من حيث الكمية. وتمثل واردات مصر والجزائر والمغرب والعراق حوالي 64 في المائة من واردات الدول العربية، الملحق (7/3).

وقد سجلت الواردات من مجموعة الألبان ومنتجاتها، التي تحتل المرتبة الثانية في قائمة استيراد السلع الغذائية (11.7 في المائة)، زيادة بنسبة 6.2 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 4.2 في المائة من حيث الكميات. وتمثل واردات السعودية حوالي 20 في المائة من الواردات العربية من الألبان تليها الجزائر بنسبة 18 في المائة ثم سورية بنسبة 9 في المائة.

وتحتل اللحوم المركز الثالث من حيث القيمة الإجمالية للواردات (8.3 في المائة). وقد سجلت واردات الدول العربية منها زيادة في عام 2000 بنسبة 6.7 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 5.7 في المائة من حيث الكميات. هذا، وقد انخفضت الواردات العربية من الأبقار والأغنام بنسبة 13.2 في المائة و6 في المائة على التوالي نظراً للتوسع في إقامة مشاريع تربية المواشي في عدد من الدول العربية. وتستورد السعودية والإمارات ومصر حوالي 64 في المائة من الواردات العربية من اللحوم.

الجدول رقم (4) نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية 2000 - 1999

(نسبة مئوية)

السلعة	الكمية	القيمة	السلعة	الكمية	القيمة
الحبوب	0.3 -	8.9	أبقار	0.8 -	13.2 -
سكر خام	13.5 -	10.7 -	أغنام	2.3	6.0 -
بقوليات	25.6	21.7	لحوم	5.7	6.7
بذور زيتية	12.7	9.9	ألبان	4.2	6.2
زيوت نباتية	20.4 -	9.3 -	بيض	3.2 -	4.1 -
الفواكه	10.2	4.7			

المصدر: الملحق (7/3)

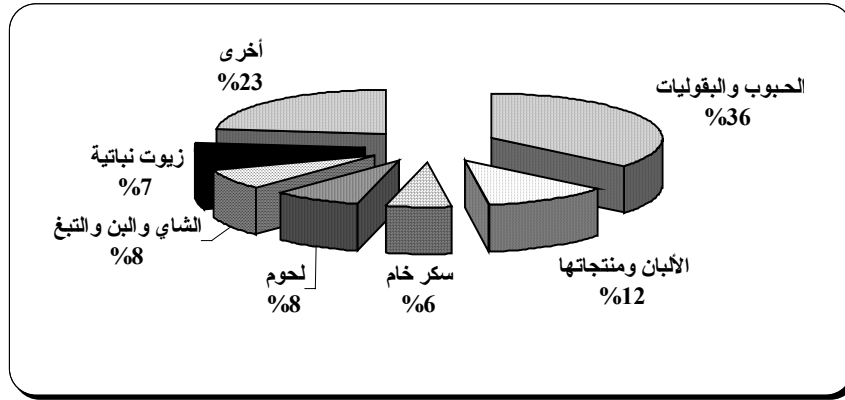
وتمثل الواردات من مجموعة الشاي والبن والكاكاو والتبغ حوالي 8 في المائة من القيمة الإجمالية للواردات الغذائية، وهي تحتل المركز الرابع من حيث أهميتها النسبية من إجمالي الواردات الغذائية في الدول العربية. وقد سجلت الواردات من هذه المجموعة انخفاضاً عام 2000 بنسبة 2.2 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 1.3 في المائة من حيث الكمية ويعود ذلك إلى التراجع الحاد في أسعار البن في الأسواق العالمية. وتتصدر السعودية ومصر قائمة الدول العربية المستوردة لها حيث تمثل وارداتها حوالي 55 في المائة من الواردات العربية لهذه المجموعة.

وتحتل الزيوت النباتية المركز الخامس في ترتيب المجموعات السلعية الغذائية المستوردة من حيث القيمة في عام 2000، حيث تمثل وارداتها حوالي 7.5 في المائة من إجمالي الواردات الغذائية. هذا، وقد سجلت الواردات منها انخفاضاً في عام 2000 بنسبة 9.3 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 20.4 في المائة من حيث الكمية. الأمر الذي يعود

إلى تطور إنتاج الدول العربية من هذه المجموعة. وتتركز الواردات من هذه المجموعة في كل من مصر والسعودية حيث تمثل وارداتهما حوالي ثلث قيمة الواردات العربية من الزيوت.

وتمثل واردات الدول العربية من السكر في عام 2000 حوالي 6 في المائة من الواردات الغذائية العربية، وهي تحتل المركز الثالث من حيث الكمية والمركز السادس من حيث القيمة في قائمة الواردات العربية من السلع الغذائية. وقد سجلت الواردات منها تراجعاً في ذلك العام بنسبة 10.7 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 13.5 في المائة من حيث الكمية. ويعود ذلك إلى زيادة إنتاج السكر في بعض الدول العربية وفي مقدمتها السودان ومصر، وانخفاض أسعار السكر عالمياً مما ساهم في انخفاض كلفة هذه الواردات. وتعتبر السعودية والجزائر وسورية والعراق في مقدمة الدول العربية المستوردة للسكر حيث بلغت وارداتها عام 2000 حوالي 75 في المائة من إجمالي الواردات العربية من السكر.

الشكل (4): هيكل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية 2000



وتشكل واردات الدول العربية من مجموعة الفواكه حوالي 5.6 في المائة من قيمة الواردات الغذائية العربية. وقد سجلت الواردات من هذه المجموعة زيادة عام 2000 بنسبة 4.7 في المائة و10.2 في المائة من حيث القيمة والكمية على التوالي. وسجلت الواردات من الخضروات خلال الفترة نفسها زيادة بنسبة 4.7 في المائة من حيث القيمة وتراجعاً بنسبة 1.6 في المائة من حيث الكمية. ومن ناحية أخرى، سجلت الواردات العربية من البقول زيادة بنسبة 21.7 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 25.6 في المائة من حيث الكمية. وتمثل واردات الجزائر من الدرنات حوالي ثلث الواردات العربية.

أما فيما يتعلق بالصادرات من السلع الغذائية العربية، فقد سجلت انخفاضاً عام 2000 بنسبة 17.3 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 13.1 في المائة من حيث الكمية. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الصادرات من بعض السلع الزراعية وفي مقدمتها الزيوت النباتية التي انخفضت الصادرات منها بنسبة 15.5 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 9.8 في المائة من حيث الكمية، والخضروات بنسبة 24.6 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 1.7 في المائة من حيث الكمية،

والفواكه بنسبة 31.9 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 31.1 في المائة من حيث الكمية. كما سجلت الأسماك تراجعاً بنسبة 31.3 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 22.7 في المائة من حيث الكمية.

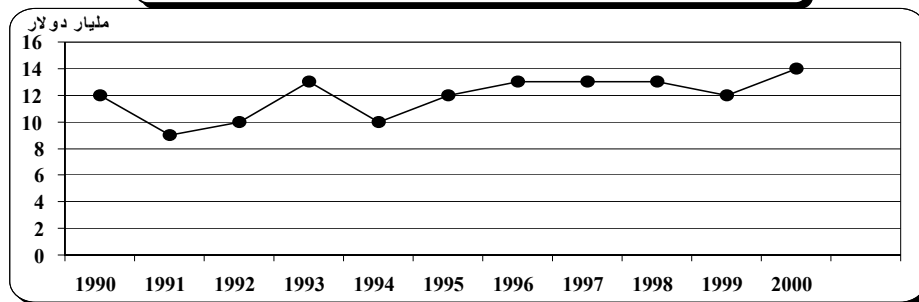
ومن جهة أخرى، سجلت قيمة الصادرات العربية من الحبوب والذرة الزيتية والأبقار واللحوم والألبان والبيض زيادة خلال عام 2000 تراوحت بين 5.4 في المائة في الحبوب و25 في المائة في البيض. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً محدوداً من الدول العربية يساهم في صادرات السلع الغذائية باستثناء الخضروات والفواكه والأسماك حيث يزيد عدد الدول العربية المصدرة لها. وقد تمثلت الصادرات العربية من الأسماك والفواكه حوالي ثلث قيمة الصادرات الغذائية العربية عام 2000، في حين تمثلت الصادرات من الحبوب والزيوت والخضروات والأغنام والماعز حوالي ثلثاً آخر، الملحق(8/3).

الفجوة الغذائية

أدى استمرار التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية الزراعية في الدول العربية إلى فجوة غذائية في معظم السلع بلغت قيمتها في عام 2000 حوالي 13.5 مليار دولار مقابل حوالي 12 مليار دولار عام 1999 ، أي بنسبة زيادة سنوية بلغت 12.5 في المائة في حين بلغ متوسط قيمة تلك الفجوة خلال الفترة 1990-1995 حوالي 10.9 مليار دولار. ومن الملاحظ أن قيمة الفجوة في تذبذب نظراً لتقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية من ناحية، وتذبذب الإنتاج الزراعي والحيواني في الدول العربية من ناحية أخرى. وقد تمثلت قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب عام 2000 حوالي 47.2 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية. ويأتي القمح من حيث الأهمية النسبية في مقدمة سلع الحبوب ذات الفجوة المرتفعة، إذ تمثل حوالي 45 في المائة من قيمة فجوة مجموعة الحبوب ونحو 21.2 في المائة من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية. وتحتل الألبان ومنتجاتها المرتبة الثانية من حيث الترتيب إذ تمثل الفجوة فيها حوالي 16.3 في المائة من إجمالي الفجوة الغذائية العربية يليها اللحوم بنسبة 11.3 في المائة والسكر بنسبة 8.8 في المائة والزيوت بنسبة 7.6 في المائة، الملحق (9/3).

ومن الملاحظ أن هذه الفجوة قد سجلت زيادة عام 2000 في معظم المجموعات المحصولية، حيث زادت بنسبة 9 في المائة في الحبوب والدقيق، وبنسبة 13.5 في المائة في القمح، وبنسبة 6 في المائة في اللحوم والألبان. ومن جانب آخر، انخفضت قيمة الفجوة في الأسماك بنسبة 62.8 في المائة والسكر بنسبة 10.9 في المائة والبيض بنسبة 8.3 في المائة والزيوت بنسبة 0.7 في المائة. أما بالنسبة لحجم الفجوة الغذائية للخضروات والفواكه فإن من الملاحظ ارتفاعه إلى أكثر من مرتين ونصف.

الشكل (5): تطور الفجوة الغذائية في الدول العربية 1990-2000



وتتباين الدول العربية فيما بينها من حيث قيمة الفجوة وتطورها خلال عام 2000. فقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية في عدد من الدول العربية في مقدمتها سورية حيث ارتفعت قيمة الفجوة فيها بنسبة 79 في المائة تليها ليبيا بنسبة 70 في المائة ثم الإمارات بنسبة 11 في المائة والسعودية بنسبة 10.2 في المائة. وسجلت الفجوة زيادة طفيفة في عدد آخر من الدول العربية شمل الكويت والأردن والبحرين. ومن جهة أخرى، تراجع قيمة الفجوة في كل من الجزائر ولبنان وموريتانيا بنسبة 15.6 في المائة و6.7 في المائة و34.9 في المائة على التوالي، في حين لم يحدث لتلك الفجوة أي تغيير يذكر في مصر وقطر وعمان.

الاكتفاء الذاتي الغذائي

سجل الإنتاج الزراعي عام 2000 انخفاضاً بنسبة 1 في المائة، بينما بلغ نمو الطلب على السلع الزراعية حوالي 3.5 في المائة. وقد أدى هذا التفاوت إلى تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب، التي انخفضت نسبة الاكتفاء فيها من 50 في المائة إلى 49 في المائة، والقمح من 50 في المائة إلى 48 في المائة، والبقوليات من 68 في المائة إلى 62 في المائة، والشعير من 32.8 في المائة إلى 27.9 في المائة. ومن ناحية أخرى، ارتفعت نسبة الاكتفاء في الزيوت من 43.6 في المائة إلى حوالي 51 في المائة والسكر من 33 في المائة إلى 38 في المائة. كما حافظت بعض المحاصيل على مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي، وأن انخفضت قليلاً خلال ذلك العام كاللحوم والبيض والخضروات والأسماك.

ويتضح مما سبق أن الدول العربية لاتزال تواجه عجزاً في معظم سلع الغذاء الرئيسية، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير الزراعة. وبصورة عامة، فإن من الممكن القول أن القطاع الزراعي لايزال يغلب عليه ضعف الأداء العام بمعايير الكفاية والكفاءة الإنتاجية، ومستويات التطور التقني. وتتطلب المعالجة الفعالة زيادة الاستثمارات في مجالات البحث والتطوير والتطبيق لأساليب تقانات الزراعة والري الحديث، والإدارة الكفؤة لاستخدام الموارد المائية المتاحة، واتباع الأساليب المتطورة لتنمية تلك الموارد وحمايتها من الهدر.

الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في القطاع الزراعي

احتلت برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي أولوية متقدمة في عدد من الدول العربية منها مصر الأردن المغرب تونس الجزائر وموريتانيا سعياً منها لتحسين معدلات النمو الحقيقي من خلال التغلب على المشاكل التي واجهتها في السبعينات والثمانينات جراء السياسات الإنمائية الزراعية التي طبقت والتي ارتكزت بشكل أساسي على التخطيط المركزي، والتوجيه والتدخل الحكومي، مما كان له أثر سلبي بتراكم العديد من المشكلات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وقد كان من بين المحاور الرئيسية في برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في القطاع الزراعي تلك التوجهات التي ركزت على تقليص الدور المباشر للدولة والحد من تدخلها في العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وتحرير أسعار الإنتاج ومستلزماته ورفع الدعم عن المنتجات الزراعية والتخفيف من نظم التحكم في توجيه الموارد الزراعية والتسليم الإجباري للمحاصيل، والاعتماد على آليات السوق وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لتولي مسؤوليات الاستثمار والتسويق والإدارة. كما تضمنت تلك البرامج أهدافاً تتعلق بحل المؤسسات والشركات الحكومية وتصفيتهما أو بيعها للقطاع الخاص على مراحل، وإعادة إدارة القطاع الزراعي للقطاع الخاص، واقتصار دور الدولة على وضع الخطط التأشيرية والمساهمة في برامج التنمية وتنفيذ البنية الأساسية اللازمة لتطوير القطاع.

وواجهت الدول العربية في خصخصة القطاع العام الزراعي معوقات منها صعوبة تقييم الأصول وضعف أدائها المالي مما جعلها غير جاذبة للقطاع الخاص، وعدم قدرة مؤسسات التمويل الزراعي على القيام بهذا الدور بعد تقليص دور الدولة، بالإضافة إلى ضيق الإطار الزمني الذي وضعتة كثير من الدول العربية لتنفيذ برامج الخصخصة. كما واجهت الدول العربية صعوبات مثل ضعف أو انعدام سوق للأوراق المالية مما عطل قيام الهياكل البديلة لمؤسسات القطاع العام بعد تصفيتهما مما أنشأ فراغاً إدارياً حرم المزارعين في المناطق النائية من الخدمات الزراعية التي كانت تقدمها لهم تلك المؤسسات من تسويق وتصدير واستيراد، إلى جانب ضعف إمكانات القطاع الخاص المالية وعدم قدرتها على استيعاب المؤسسات العامة المعروضة للبيع، وبالتالي عدم التزامه بتنفيذ شروط عقود الشراء وعدم التقيد بمواعيد التنفيذ. وكذلك إلغاء الدعم الحكومي والذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار مدخلات وتكاليف الإنتاج الزراعي وبالتالي أسعار السلع الزراعية.

وقد كان للخصخصة آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية وسلبية على الأداء الاقتصادي بوجه عام والزراعي بوجه خاص في بعض الدول العربية، فقد أدت تلك التعديلات في الجانب الإيجابي وفي بعض الحالات إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج الزراعي والمساهمة في تخفيض العجز التجاري، وبالتالي تخفيض العجز في موازين المدفوعات وكذلك المساهمة في رفع المستوى العام للمعيشة، وخفض معدلات التضخم. كما ساهمت الخصخصة في القطاع في رفع دخول العاملين بالزراعة وتزايد حجم الأنشطة في القطاع الريفي غير الزراعي وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية محلياً وخارجياً، والتطوير التقني والمؤسسي في مجالات البحث والإرشاد والتدريب، بالإضافة إلى الاهتمام بالنشاط التسويقي، وترشيد استخدام الموارد الزراعية وتوجيهها نحو أفضل استخداماتها وزيادة إنتاجية الموارد المائية.

وقد تأثرت بعض شرائح المجتمع من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وانخفاض حجم العمالة في المشروعات التي تمت خصصتها، وبالتالي زيادة معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر. وكان صغار المزارعين في ظل أنماط الإنتاج التقليدية والزراعة المطرية من بين الفئات الأكثر تعرضاً لتلك الآثار السلبية. وما من شك فإن مثل هذه التطورات السلبية التي تواكب تطبيق برامج التحرير والخصخصة في القطاع على المدى القصير يمكن استيعابها على المدى الطويل من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع.

الزراعة والتقانة الحديثة

تعتبر التقانة الحيوية الزراعية من أهم التطورات الحديثة لأثرها البالغ في مستقبل البشرية بصورة عامة، وفي مجال الزراعة والإنتاج الزراعي بصورة خاصة. وتشمل تطبيقات التقانة الحيوية هندسة المورثات والجينات وإعادة تركيب الحامض النووي DNA، واستخدام البكتيريا والفيروسات والإنزيمات، وزراعة الأنسجة النباتية، وإكثار وزراعة الأجنة الحيوانية لحيوانات المزرعة وغيرها، وكذلك معالجة ونقل الشفرات الوراثية في الحيوانات.

وقد ساهمت التقانة الحديثة وتطبيقاتها في الدول الصناعية في تحقيق تطورات نوعية شملت رصد العوامل المناخية والبيئية والموارد الأراضية والمائية، ومستلزمات الإنتاج الزراعي، وعمليات حفظ وتخزين المحاصيل، والتصنيع والتسويق وطرق إدارة المزارع الكبيرة والصغيرة. وقد ساهمت التقانة الحيوية الحديثة أيضاً في تقديم الآليات اللازمة لدخول عالم المنافسة الشديدة في سوق الحاصلات الزراعية بتحسين الإنتاجية وتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة، بالإضافة إلى تحسين وحفظ واستخدام الموارد الوراثية. وتشكل التقانات الحيوية إلى جانب التقانات الكيماوية أهم مكونات ما يعرف بالثورة الخضراء الجديدة، حيث أمكن التوسع الكبير في المساحات المزروعة ببعض المحاصيل الزراعية المعدلة وراثياً لمقاومة بعض أنواع الحشرات الضارة.

ويتصف القطاع الزراعي العربي باستخدامه للتقانات البدائية إلى جانب الحديثة في نفس الوقت، حيث يسود الأول في القطاع الزراعي التقليدي في معظم الدول العربية، في حين ينتشر الثاني في الجزء المتطور من القطاع وهو الأكثر موارداً ولكنه الأضيق نسبياً. وعلى وجه العموم، فإن استخدام التقانات الحديثة بكافة أشكالها وتطبيقاتها في الدول العربية لا يزال محدوداً نسبياً، وتوضح ذلك نسبة استخدام الآلات الزراعية والوسائل الحديثة في الإنتاج الزراعي الكلي والذي يعتمد في معظمه على الزراعة المطرية.

وقد استطاعت بعض الدول العربية تحقيق إنجازات متواضعة في مجالات التحكم بالمورثات الجينية وتصميم واستنباط سلالات نباتية محسنة تحقق من خلالها مستويات عالية من الإنتاجية للوحدة من الموارد الزراعية وبخاصة الأراض والمياه. وفي حالات أخرى أمكن تعديل خصائص النباتات للتبكير في النضج وزيادة عدد مرات زراعة الأرض، وإنتاج نباتات مقاومة للملوحة أو الجفاف لإتاحة الفرصة لزراعتها في مناطق جافة وذات تربة ملحية، أو استخدام مقادير أقل من المياه أو بتركيز ملحي عالي من مياه الري، وتطوير نباتات مقاومة للحشرات وغيرها من الأمراض التي تصيب النباتات، أو نباتات مقاومة لمبيدات الحشائش.

ومن جانب آخر، حققت بعض الدول العربية إنجازات في مجال إنتاج بعض هذه التقانات الصناعية، حيث أمكن توليد وتصنيع وإنتاج التقانة المناسبة محلياً، مثل الذي تم في مصر والعراق وتونس والمغرب والسعودية من إنتاج خامات ومنتجات الأسمدة الكيماوية، وإنتاج بعض الأدوات والآلات الزراعية وتجهيزات الري وصناعة أو تجميع الجرارات

الزراعية (في الجزائر والعراق ومصر وسورية) واستنباط وإكثار بعض السلالات المحسنة لعدد من المحاصيل الرئيسية مثل القطن والقمح والشعير.

أما تطبيقات استخدامات تقانة الاستشعار عن بعد في الزراعة فلا زالت محدودة في الدول العربية. إذ بالإمكان توظيف هذه الوسائل لتطوير الزراعة من خلال رصد العوامل المناخية ومتابعة التغيرات البيئية وحصر الموارد الأرضية والمائية السطحية والجوفية، وتتبع التغيير في الغطاء النباتي من خلال التصوير الجوي كما يجري في الدول المتقدمة، وكذلك رصد حركة أو امتداد التصحر والمساحات التي يسودها الجفاف والملوحة عموماً، والاكتشاف المبكر لمستوى الفيضانات. ومن التقانات الحديثة الهامة أيضاً استخدام أشعة الليزر في عمليات تسوية التربة لرفع كفاءة طرق الري التقليدية، وفي تطوير التلقيح الصناعي بفرز النطف المذكورة عن المؤنثة، وفي حفظ الأغذية.

وقد دخلت ثورة تقانة المعلومات والتوسع في استخدام الحواسيب الإلكترونية والنظم الآلية المتكاملة مجال الزراعة الحديثة للمساعدة في ضمان إدارة زراعية كفؤة قليلة التكلفة وفعالة، وتحليل مواصفات التقاوي الجديدة، وتحديد حاجة التربة والنبات إلى كميات مياه الري ومواعيدها، واختيار أفضل التوليفات التقنية والاقتصادية عند تخصيص واستخدام الموارد والمستلزمات الزراعية واختيار التركيبات المحصولية.

ويلاحظ أن معظم التقانات والأنظمة والتجهيزات والآلات الحديثة التي سبق ذكرها يتم إنتاج أغلبها في خارج الدول العربية. ويمثل هذا مشكلة بنيوية وجوهرية يمكن العمل الجاد على تجاوزها وتقليصها إلى الحدود الدنيا، وذلك من خلال تشجيع وحماية الصناعات المحلية، وتدعيم وتطوير التقنيات وصناعات الآلات الزراعية المحلية، وتشجيع البحث والابتكار والإنتاج العربي حسب الاحتياجات المحلية والإمكانات المتاحة، وبما يمكن من التحول التدريجي من مرحلة استيراد التقنيات إلى مرحلة استيعابها وتطويرها، ثم تصنيعها وإنتاجها محلياً.

وما من شك فإن تطوير استخدام وسائل التقانات الحديثة وأدواتها في القطاع الزراعي في الدول العربية سيكون خطوة كبيرة بهدف رفع معدل النمو في الإنتاج الزراعي العربي. ويتطلب ذلك تبني السياسات ووضع الخطط لتشجيع المؤسسات العامة والخاصة وضمان تكامل العمل فيما بينها بوسائل وسياسات تشجيعية وتنسيقية مختلفة.

ملحق (1/3) : الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية
(1990 و 1998 - 2001)

مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)				نصيب الفرد من الناتج الزراعي " دولار "				نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	الناتج الزراعي "مليون دولار"				
2001	2000	1999	1990	2001	2000	1999	1990	2001 - 2000	2001 - 90	2001	2000	1999	1990	
11	11	12	13	285	290	300	288	0.4	2.6	79,351	79,066	79,877	60,115	مجموع الدول العربية
2	2	2	7	32	33	33	82	-0.7	-4.9	163	165	163	283	الأردن
3	3	3	2	644	645	620	316	5.6	12.8	2,117	2,005	1,821	560	الإمارات
1	1	1	1	83	88	88	75	-2.6	4.1	59	61	59	38	البحرين
12	12	13	16	246	250	273	244	-0.4	1.7	2,377	2,387	2,580	1,978	تونس
9	8	11	11	152	134	161	280	15.8	-3.0	5,013	4,328	5,075	7,001	الجزائر
3	3	3	2	25	25	25	20	2.6	4.9	17	17	16	10	جيبوتي
5	5	6	6	419	424	431	427	2.1	3.2	9,535	9,339	9,185	6,713	السعودية
38	40	40	35	150	144	133	369	5.9	-5.3	4,746	4,483	4,046	8,636	السودان
24	23	24	28	271	270	252	322	3.0	1.4	4,534	4,400	4,008	3,903	سورية
32	32	33	20	1,075	1,122	1,147	821	-2.1	5.3	26,296	26,848	26,822	14,839	العراق
2	2	3	3	167	165	178	186	2.7	2.6	400	390	414	302	عمان
0	0	1	1	127	129	130	138	0.4	2.2	73	73	72	58	قطر
0	0	0	1	57	60	57	76	-5.3	-2.2	127	134	129	162	الكويت
8	8	8	8	344	342	342	92	1.3	16.9	1,305	1,288	1,288	235	لبنان
8	8	10	6	456	511	561	428	-7.6	3.6	2,662	2,879	3,085	1,811	ليبيا
16	16	16	18	221	240	234	126	-6.0	7.4	14,312	15,220	14,526	6,551	مصر
12	11	15	18	140	124	183	189	15.3	-1.0	4,096	3,554	5,165	4,571	المغرب
20	19	21	26	72	73	77	133	2.2	-2.7	196	192	198	264	موريتانيا
15	14	16	24	70	72	69	195	1.4	-4.5	1,324	1,306	1,226	2,199	اليمن

المصدر : الملاحق (3/2) و (4/2) و (7/2)، وأعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ملحق (2/3) : الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية
(1990 و1995 - 2000)

(ألف هكتار)

نسبة التغير % 2000-99	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
0.45-	64,924	65,219	66,882	67,104	67,232	67,301	58,942	أولا : المساحة الزراعية الكلية
3.42	7,197	6,959	6,737	6,580	6,797	6,492	5,632	1- الأراضي الزراعية المستديمة
0.91-	57,727	58,260	60,145	60,524	60,435	60,809	53,310	2- الأراضي الزراعية الموسمية
2.80	33,008	32,108	34,400	32,970	34,555	35,265	35,037	أ- الزراعة المطرية
7.63-	9,495	10,279	10,663	10,561	10,575	10,280	8,998	ب- الزراعة المروية
4.09-	15,224	15,873	15,082	16,993	15,305	15,264	9,275	ج- الأراضي المتروكة (بور)
0.05	84,682	84,640	93,256	93,893	93,950	90,013	64,906	ثانيا : مساحة الغابات
9.45-	299,706	330,999	337,530	346,147	364,910	358,522	324,135	ثالثا : مساحة المراعي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2001.

ملحق (3/3) : تطور انتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية
(1999 - 2001)

نسبة التغير (2001-2000) %			نسبة التغير (2001-96) %			متوسط 1996 - 2001			2001			2000			1999			
الغلة (كغم/هكتار)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الانتاج (الف طن)	الغلة (كغم/هكتار)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الانتاج (الف طن)	الغلة (كغم/هكتار)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الانتاج (الف طن)	الغلة (كغم/هكتار)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الانتاج (الف طن)	الغلة (كغم/هكتار)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الانتاج (الف طن)	الغلة (كغم/هكتار)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الانتاج (الف طن)	
6.8	6.8	14.1	1.41-	3.29-	4.66-	1,488	28,265	42,180	1,521	26,972	41,035	1,425	25,249	35,972	1,446	26,618	38,480	الحبوب
13.4	14.7	30.1	1.67-	1.68-	3.32-	1,821	10,545	19,318	1,884	10,823	20,386	1,660	9,440	15,674	1,689	9,969	16,838	(القمح)
10.3-	1.0-	11.2-	0.82-	1.77	0.94	7,278	778	5,668	6,844	810	5,544	7,628	818	6,240	7,591	816	6,194	(الارز)
44.4	5.8	52.7	16.74-	5.79-	21.56-	721	6,301	4,769	515	5,886	3,029	356	5,565	1,983	647	6,036	3,907	(الشعير)
7.5-	8.6	0.4	0.18	0.85	1.03	4,479	1,567	7,006	4,475	1,598	7,151	4,839	1,472	7,123	4,452	1,516	6,749	(الذرة الشامية)*
0.0	0.0	0.0	0.29-	4.56-	4.84-	606	8,949	5,427	626	7,747	4,850	626	7,747	4,849	558	8,225	4,592	(الذرة الرفيعة والدخن)
21.5-	19.9	5.9-	5.36-	1.44	3.99-	14,617	479	6,960	11,765	549	6,459	14,991	458	6,866	14,923	454	6,775	الدرنيات
7.6	0.7	8.4	2.00-	0.57	1.44-	1,012	1,429	1,447	1,025	1,425	1,461	953	1,415	1,348	847	1,415	1,198	بقوليات
5.1	0.1	5.2	3.35-	3.70	0.22	799	3,879	3,063	732	4,260	3,120	697	4,256	2,966	723	4,391	3,176	البذور الزيتية*
0.1	1.7-	1.5-	0.24	1.28	1.52	17,232	1,962	33,814	17,288	2,001	34,594	17,263	2,035	35,130	17,306	1,990	34,439	الخضروات
1.4-	0.8	0.7-	0.42-	1.28	0.85	8,744	2,311	20,205	8,585	2,394	20,553	8,707	2,376	20,689	8,785	2,315	20,338	الفواكه
12.0-	0.3	11.7-	1.26	5.66-	4.47-	2,444	797	1,943	2,354	704	1,657	2,674	702	1,877	2,338	769	1,798	الايلاف*
0.4-	0.4	0.1	0.72	1.19	1.92	96,376	222	21,374	98,367	226	22,231	98,747	225	22,218	90,371	232	20,966	قصب السكر
0.7-	5.5	4.8	1.47	6.63	8.20	48,441	135	6,567	49,627	153	7,593	49,959	145	7,244	52,083	144	7,500	الشمندر
0.0	0.0	0.0	2.55-	2.62	0.00	351	32	11	333	33	11	333	33	11	375	32	12	البن

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الحاسب الآلي، 2001 و 2002.
* المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية عام 2001.

ملحق (4/3) : تطور الانتاج الحيواني في الوطن العربي
(1990 و 1995 - 2001)

الكمية: ألف طن

نسبة التغير % 2001-2000	نسبة التغير السنوي % 2001 - 95	*2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
1.3	2.6	56,860	56,119	55,388	52,967	51,273	49,818	48,856	47,562	45,376	43,473	40,648	43,476	الأبقار والجاموس (1)
5.9	3.1	266,427	251,470	237,353	237,107	230,959	220,511	221,355	212,375	206,339	194,578	184,384	171,572	الأغنام والماعز (1)
1.5	0.5	12,358	12,179	12,003	11,904	11,864	12,040	12,019	11,680	11,567	11,355	10,305	12,059	الابل (1)
6.2	5.2	6,278	5,909	5,562	5,224	5,030	4,716	4,626	4,463	4,005	4,169	3,769	3,862	اللحوم
6.2	4.4	3,754	3,536	3,331	3,445	3,223	3,030	2,908	2,982	2,554	2,683	2,368	2,279	(لحوم حمراء)
6.4	6.6	2,524	2,373	2,231	1,779	1,807	1,686	1,718	1,481	1,451	1,486	1,401	1,583	(لحوم بيضاء)
3.5	4.2	20,380	19,691	19,025	18,918	17,784	16,697	15,907	15,830	12,755	13,458	12,576	12,572	الالبان
4.0	5.5	1,159	1,114	1,071	892	830	803	841	819	894	834	852	871	البيض

* تقديري

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2001 .
(1) بالآلاف رأس.

ملحق (5/3) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية
(1990 و 1995 - 2001)

الكمية : بالآلاف طن

نسبة التغير % 2001-2000	*2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
4.8	3,128.4	2,985.9	2,680.0	2,467.0	2,546.5	2,310.8	2,437.2	1,857.8	مجموع الدول العربية
0.0	1.1	1.1	0.8	0.8	0.6	0.5	0.5	0.4	الأردن
2.6	124.1	120.9	117.6	114.7	114.4	107.0	105.9	95.1	الإمارات
5.0	12.5	11.9	11.5	9.8	10.1	9.4	9.3	8.1	البحرين
2.7	98.2	95.6	93.2	90.0	89.0	84.2	83.6	88.6	تونس
0.8-	101.5	102.3	90.0	92.3	93.1	88.6	106.3	91.0	الجزائر
0.0	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.3	0.4	0.4	جيبوتي
3.9	60.8	58.5	52.3	55.0	53.9	50.7	48.4	46.4	السعودية
2.3	57.3	56.0	53.0	52.0	50.0	47.0	50.0	32.2	السودان
3.0	13.8	13.4	14.2	14.5	11.8	12.1	11.6	5.8	سورية
0.0	16.2	16.2	15.7	15.9	17.2	16.2	16.4	17.5	الصومال
3.2-	27.1	28.0	19.0	32.0	37.0	35.0	33.0	18.6	العراق
3.8-	110.8	115.2	110.2	106.2	118.9	121.6	139.9	118.6	عمان
0.0	4.4	4.4	4.4	5.4	5.0	4.7	4.3	5.7	قطر
1.3-	7.8	7.9	4.4	5.8	5.9	8.3	8.7	4.5	الكويت
1.9	5.4	5.3	4.5	4.6	2.9	4.8	4.7	1.8	لبنان
4.0	36.0	34.6	38.0	37.0	36.0	28.0	28.0	7.8	ليبيا
12.2	812.9	724.4	648.9	545.6	457.0	431.6	407.1	338.0	مصر
1.3	922.4	910.3	758.1	708.5	783.2	625.2	852.1	576.6	المغرب
4.3	568.4	544.9	504.8	450.4	554.4	547.8	441.1	322.4	موريتانيا
9.4	147.4	134.7	139.1	126.1	105.8	87.7	86.0	78.3	اليمن

* تقديري

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2001.

ملحق (6/3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية
(1990 و 1995 - 2000)

(مليون دولار)

معدل النمو السنوي %			الواردات الزراعية							معدل النمو السنوي %			الصادرات الزراعية							
2000-99	2000-96	95-90	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	2000-99	2000-96	95-90	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
11.0	5.0	1.8	30,036	27,069	29,262	27,983	24,697	23,457	21,438	13.3	4.3	1.1-	7,550	6,661	6,428	7,614	6,389	5,746	6,088	مجموع الدول العربية
8.9	6.4-	1.7	918	843	839	1,030	1,198	800	736	10.5-	10.8-	1.0-	334	373	478	548	527	536	564	الأردن
5.6-	7.1	6.9	2,958	3,134	3,072	2,368	2,246	2,241	1,602	145.7	5.3-	3.1	548	223	213	713	682	570	490	الإمارات
2.6-	0.7-	11.0	449	461	529	457	462	417	247	4.9	17.6	62.5	107	102	81	52	56	68	6	البحرين
45.3	16.6	12.3	1,922	1,323	1,505	1,480	1,039	1,129	631	15.6	20.4	3.7	1,595	1,380	1,154	1,179	758	779	649	تونس
3.6	2.0-	5.7	2,782	2,686	3,163	3,106	3,021	3,602	2,724	5.7	9.2-	8.6	111	105	73	58	163	118	78	الجزائر
1.7	1.8	0.6	119	117	117	112	111	110	107	5.6	7.9	14.9	19	18	17	16	14	12	6	جيبوتي
1.7-	0.5-	3.4	5,174	5,263	5,188	5,067	5,280	4,595	3,888	58.7	17.7	12.6	841	530	500	822	438	821	453	السعودية
193.7	21.4	1.9	1,213	413	526	532	558	369	336	54.1-	22.7-	13.3	202	440	533	533	565	492	264	السودان
2.8-	0.4	34.7-	822	846	775	905	808	96	807	11.7-	6.3-	21.8-	571	647	816	936	742	177	605	سورية
11.5-	10.9-	3.3-	46	52	62	69	73	72	85	0.0	35.0-	15.4-	5	5	25	20	28	35	81	الصومال
7.3	16.8	10.3-	1,720	1,603	1,425	1,427	923	1,073	1,852	0.0	8.5-	33.2-	7	7	22	18	10	8	60	العراق
4.4	12.0	1.7	823	788	960	836	523	494	455	7.6	19.1	10.5	324	301	361	338	161	160	97	عمان
4.8	25.7	7.2	672	641	309	296	269	399	282	2.5	154.1	12.4	125	122	3	3	3	163	91	قطر
12.9	1.1	12.5	1,276	1,130	1,388	1,352	1,221	1,352	751	32.2-	22.5-	19.7-	78	115	217	167	216	35	105	الكويت
14.5-	7.0	8.9	1,223	1,430	1,320	1,511	934	821	536	4.9-	8.3	7.6-	135	142	102	129	98	84	125	لبنان
296.4	12.5	4.4-	1,978	499	2,297	1,619	1,234	1,183	1,479	424.6	12.3	12.6	299	57	49	35	188	47	26	ليبييا
1.5-	13.6	10.8-	3,659	3,715	3,030	3,285	2,194	1,797	3,180	1.2	8.3	14.9	579	572	483	842	421	457	228	مصر
14.1	7.0-	20.1	1,431	1,254	1,877	1,549	1,912	2,037	814	7.8	11.0	14.6-	1,569	1,455	965	843	1,032	877	1936	المغرب
32.7-	23.5	6.2	72	107	129	136	31	170	126	0.0	50.2-	7.0	15	15	246	250	244	247	176	موريتانيا
2.0	4.2	2.6-	779	764	751	846	660	700	800	65.4	18.9	4.6	86	52	90	112	43	60	48	اليمن

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2001.

ملحق (7/3) : الواردات بالكمية والقيمة من السلع الغذائية
(1990 و 1995 - 2000)

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار امريكي

نسبة التغير (2000 - 99)		نسبة التغير (2000 - 96)		نسبة التغير (95 - 90)		2000		1999		1998		1997		1996		1995		1990		
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
2.7	0.7-	0.2	4.5	1.5	1.7	19,715	64,562	19,188	65,013	20,265	59,840	19,667	57,652	19,571	54,199	18,139	58,371	16,802	53,759	الاجمالي
8.9	0.3-	1.7-	6.7	1.7	1.9	6,696	41,183	6,151	41,300	6,302	36,620	6,678	34,205	7,185	31,820	6,377	35,603	5,852	32,328	الحبوب والدقيق
16.4-	10.7-	0.8-	0.6	5.7	1.6	173	442	207	495	168	443	149	495	179	432	251	565	190	523	البطاطس
10.7-	13.5-	8.3-	3.5-	8.6-	3.4-	1,213	4,275	1,359	4,945	1,479	4,595	1,733	5,568	1,717	4,929	1,270	3,929	1,989	4,669	سكر خام
21.7	25.6	1.2	0.9-	10.8	14.2	482	873	396	695	280	500	325	646	459	905	406	813	243	418	بقوليات
9.9	12.7	11.1	17.7	23.2	36.6	412	1,041	375	924	409	926	327	725	270	543	301	605	106	127	البذور الزيتية
9.3-	20.4-	3.2-	4.2-	7.9	2.2	1,469	1,970	1,620	2,475	1,938	2,311	1,537	2,126	1,674	2,337	2,003	2,631	1,371	2,361	زيوت نباتية
4.7	1.6-	4.9	3.1	3.2	4.6	752	1,707	718	1,735	695	1,661	688	1,587	622	1,513	694	1,784	593	1,423	خضار
4.7	10.2	3.4	4.5	10.6	7.5	1,096	2,448	1,047	2,222	1,098	2,146	904	2,202	959	2,053	926	1,880	559	1,307	فاكهة
13.2-	0.8-	12.5	15.9	7.9	14.4	486	735	560	741	487	494	429	504	303	408	270	570	185	291	أبقار وجاموس (حبة) 1
6.0-	2.3	5.1-	1.1-	2.2-	67.1	596	14,180	634	13,859	647	13,801	572	13,593	734	14,808	678	15,086	757	1,157	أغنام وماعز (حبة) 1
6.7	5.7	1.2	2.3	2.3-	7.5	1,630	1,027	1,528	972	1,681	1,104	1,670	1,002	1,556	938	1,088	1,106	1,224	772	لحوم
6.2	4.2	2.2	2.3	0.5	0.8-	2,308	8,312	2,174	7,974	2,404	8,308	2,228	7,979	2,114	7,587	2,138	8,537	2,083	8,909	الالبان ومنتجاتها
4.1-	3.2-	0.5	1.3	2.3	4.7-	94	61	98	63	102	64	86	52	92	58	103	59	92	75	البيض
3.2-	3.8	8.3	1.3	6.6	2.8	485	413	501	398	513	379	421	317	353	392	295	240	214	209	الاسماك
3.5-	6.2-	2.7	1.1	5.1-	0.2-	571	258	592	275	698	287	579	264	513	247	509	250	661	253	الشاي
12.8-	3.2	1.0	9.2	15.4	3.6-	348	223	399	216	428	196	386	198	334	157	286	115	140	138	البن
4.8	2.2-	28.1	9.4	1.6	2.1	566	133	540	136	641	149	645	133	210	93	286	110	264	99	التبغ
10.8	10.0	8.3	14.9-	2.0	9.1	103	44	93	40	84	35	92	38	75	84	21	17	19	11	الكاكاو
19.9	2.7	1.4	8.2	1.8-	1.5-	235	152	196	148	211	116	218	115	222	111	237	127	260	137	القطن الشعير

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية عام 2001.
(1) بالآلاف ريس.

ملحق (8/3) : الصادرات بالكمية والقيمة من السلع الغذائية
(1990 و 1995 - 2000)

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار امريكى

نسبة التغير(2000-99)		نسبة التغير(2000 -96)		نسبة التغير(90-95)		2000		1999		1998		1997		1996		1995		1990		
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
17.3-	13.1-	3.8-	3.6-	4.9	6.9	3,970	6,089	4,799	7,006	4,484	6,167	4,806	7,621	4,636	7,046	5,032	8,287	3,963	5,936	الإجمالي
5.4	6.6-	8.9-	6.9-	7.7	13.1	312	1,325	296	1,419	359	1,370	530	2,196	452	1,763	435	3,184	300	1,723	الحبوب والدقيق
40.3-	34.3-	12.9-	13.6-	0.6-	3.9	77	347	129	528	83	369	92	407	134	623	163	641	168	529	البطاطس
3.4-	1.0	23.6-	14.7-	0.5	0.7	28	103	29	102	39	147	89	262	82	195	80	180	78	174	سكر خام
29.9-	21.0-	9.1-	15.2-	3.1-	11.1	75	139	107	176	92	131	131	258	110	269	47	117	55	69	بقوليات
24.6	32.0	2.0	7.2	3.0	9.2	167	239	134	181	143	304	143	246	154	181	101	154	87	99	البذور الزيتية
15.5-	9.8-	11.2	16.1	17.3	24.2	609	424	721	470	529	422	685	477	398	233	549	417	247	141	زيوت نباتية
24.6-	1.7-	6.6	0.3-	8.0	2.1	459	1,211	609	1,232	560	1,131	487	1,044	355	1,224	574	1,193	390	1,075	خضرا
31.9-	31.1-	4.8-	1.5-	4.1	3.1-	573	1,208	841	1,752	624	1,038	750	1,299	697	1,281	905	1,213	741	1,423	فاكهة
10.5	11.8-	6.1-	10.1-	11.9-	9.7-	21	75	19	85	21	94	22	100	27	115	25	113	47	188	أبقار وجاموس (حية)1
0.4	11.1-	5.1-	1.6	10.2-	9.9	256	4,217	255	4,743	263	4,532	290	4,161	316	3,962	218	4,359	374	2,713	أغنام وماعز (حية)1
17.8	18.0	2.8	2.7	28.2	18.7	106	59	90	50	101	55	132	75	95	53	111	59	32	25	لحوم
6.0	1.4	7.0-	0.0	3.6	18.2	106	435	100	429	105	393	178	616	142	435	56	270	47	117	الالبان ومنتجاتها
25.0	29.4	2.1	2.4	2.0	2.1	25	22	20	17	23	21	21	19	23	20	21	20	19	18	البيض
31.3-	22.7-	14.4-	15.8-	12.8	13.6	651	269	947	348	954	423	727	413	1,210	536	1,184	543	649	287	الأسماك
4.0	0.0	11.2	10.7	2.2	0.0	26	6	25	6	32	8	28	10	17	4	19	5	17	5	البن
21.2-	30.0-	12.9	0.0	5.0	0.0	26	7	33	10	22	9	28	13	16	7	23	8	18	8	التبغ
2.0	3.1	2.7	7.4	5.6-	3.1	453	295	444	286	534	346	473	286	408	222	521	283	694	243	القطن الشعر

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية عام 2001.
(1) بالآلاف رأس.

ملحق (9/3) : الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية
(1990 و1995 و2000)

(مليون دولار)

نسبة التغير في نسبة الإكتفاء الذاتي % 2000-99	نسبة الإكتفاء الذاتي 2000	نسبة الإكتفاء الذاتي 1999	نسبة الإكتفاء الذاتي 1998	نسبة الإكتفاء الذاتي 1997	نسبة التغير في قيمة الفجوة الغذائية % 2000-99	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
					12.5	13,521	12,018	13,432	12,643	13,260	11,524	11,700	الاجمالي
2.2-	49.0	50.1	56.7	54.9	9.0	6,384	5,855	5,943	6,148	6,733	5,942	5,552	الحبوب والدقيق
4.8-	48.0	50.4	51.7	50.7	13.5	2,869	2,528	3,201	2,853	3,842	2,870	2,383	(القمح)
15.1-	27.9	32.8	50.0	38.1	9.5	985	899	647	1,114	908	745	706	(الشعير)
1.2-	76.1	77.0	72.9	73.4	5.8	1,031	975	999	1,045	792	936	847	(الأرز)
7.7	39.6	36.8	48.7	51.6	0.5-	1,332	1,339	1,047	1,009	1,125	797	699	(الذرة الشامية)
1.6-	98.9	100.5	99.0	98.7	23.8	96	78	85	57	45	87	22	البطاطس
12.8	37.7	33.4	34.5	29.1	10.9-	1,185	1,329	1,440	1,644	1,636	1,190	1,911	سكر (مكرر)
9.7-	61.5	68.2	80.4	75.8	40.8	407	289	188	194	349	360	188	بقوليات
16.5	50.8	43.6	41.4	52.0	0.7-	1,033	1,041	1,690	928	1,350	1,554	1,128	زيوت وشحوم
0.0-	98.7	98.8	98.6	98.5	166.6	292	110	135	201	268	120	203	الخضراوات
2.6-	95.7	98.2	96.1	96.5	153.6	523	206	475	153	262	20	182-	الفواكه
0.2	85.9	85.8	83.6	84.4	6.0	1,524	1,437	1,580	1,538	1,462	978	1,192	لحوم
0.2-	71.4	71.6	70.5	70.7	6.1	2,202	2,074	2,298	2,050	1,972	2,082	2,036	اللبن السائل
0.0	97.0	97.0	96.3	96.9	8.3-	40	44	39	36	40	81	86	البيض
2.9-	95.4	98.2	101.8	103.9	62.8-	166-	446-	441-	306-	857-	890-	436-	الاسماك

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2001.